الآليات الإستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية: دراسة على ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا"

Title : Strategic mechanisms for the management of cultural diversity in pluralistic societies: a study in the light of the "theoretical assumptions of "Lowle Kimlka

حمياز سمير[1]

[1] جامعة بومرداس

تاريخ الاستلام: 2018/12/30 تاريخ القبول: 2020/06/15 تاريخ النشر: 2020/07/12

ملخص: يحاول الموضوع محل الدراسة، البحث في الآليات الإستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية، في ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا"، من خلال التطرق إلى المعضلات التي تفرزها مسألة إدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية، وكذا الوقوف على دراسة الآليات والإستراتيجيات التي طرحها "كيملكا" لإدارة التنوع الثقافي في الدول متعددة الثقافات وأهم الانتقادات التي وجهت لها، فضلا عن محاولة إسقاط تلك الآليات على الضفة الجنوبية للمتوسط، بالتركيز على دراسة الحالة اللبنانية .

الكلمات المفتاحية: المجتمعات التعددية; إدارة التنوع الثقافي; الأقليات; التعددية الثقافية; الأمن الهوياتي.

Abstract: This study, aims to examine the strategic mechanisms for the management of cultural diversity in pluralistic societies, in light of the theoretical hypotheses of "Will Kymlicka", to address the problems raised by the management of cultural diversity in pluralistic societies, in addition to studying the mechanisms and strategies presented by "Kymlicka", to manage the cultural diversity in multicultural countries and the criticisms of these proposals .This study also tries to apply these mechanisms on the southern Mediterranean region , focusing on the study of the Lebanese case.

Keywords: pluralistic societies; managing of cultural diversity; minorities; multiculturalism; identity security

المؤلف المرسل: حمياز سمير ، **الإيميل**samirhamiaz@hotmail.com

مقدمة:

تشكل مسألة إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية، إحدى القضايا الحساسة البالغة الأهمية والخطورة، بحكم ما تنطوي عليه هذه القضية من معضلات مرتبطة أساسا بالأمن القومي للدولة، وبالأمن الوجودي للمجموعات الثقافية وللأقليات القومية، وبخاصة في ظل أنظمة تسلطية أحادية تتميز بالفشل السياسي والعجز الديمقراطي، وتقوم على منطق التهميش والإقصاء وعدم الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الثقافية، فضلا عن غياب التوزيع العادل للقيم وللسلطة بين مختلف المكونات المشكلة للمجتمع .

وفي ظل فشل السلطة المركزية في إدارة التنوع الثقافي تصبح التعديدية الثقافية كمصدر تهديد للأمن القومي للدولة ولاستمرارية وحدة وجودها. علاوة على ذلك، فإن أمن وحقوق الأقليات والمجموعات الثقافية تصبح محل انتهاك على نطاق واسع، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الطروحات النظرية والآليات التي يطرحها "كيملكا" والتي تبحث في كيفية جعل الدولة كيانا سياسيا معبرا عن التنوع الثقافي دون أن تتعرض الدولة لخطر التفكك والزوال .

وفي هذا الإطار يرتكز مشروع "كيملكا" لبناء الدولة متعددة الثقافات على مجموعة من الآليات والقيم ومن ذلك: أهمية المراهنة على العدالة الثقافية والإثنية، وكذا تغليب منطق التعايش والتسامح بدلا من منطق التهميش والإقصاء، علاوة على ضرورة تنمية الحس المواطني باعتباره عنصرا جوهريا لتوليد هوية مشتركة موحَّدة وموحدة لمختلف المكونات المجتمعية، ضف إلى ذلك أهمية التوزيع العادل للقيم وللسلطة والاعتراف بحقوق الأقليات الثقافية، والحرص على ضمان تمثيلها السياسي...الخ.

الآليات الإستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية: دراسة على ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا"

تأسيسا على ما تقدم، يتضح أن الطروحات النظرية "لكيملكا" يمكن أن تشكل آليات إستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في الكثير من دول الضفة الجنوبية للمتوسط، التي تقوم على منطق التهميش والإقصاء وعدم الاعتراف بحقوق الأقليات الثقافية..، ولذلك فالطروحات النظرية "لكيملكا" تحظى بأهمية حيوية بالنسبة لهذه الدول، باعتبارها يمكن أن تشكل مدخلا هاما لإدارة التنوع الثقافي ولضمان الأمن الهوياتي، فضلا عن كونها تمثل حصنا لتحقيق الأمن القومي للدولة وحمايتها من خطر التفكك.

أهداف الدراسة: تتوخى هذه الدراسة، تحقيق الأهداف التالية :

- الوقوف على دراسة المعضلات الأمنية الناتجة عن فشل السلطة المركزية في إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية، وذلك من خلال الإشارة إلى إسقاطات على منطقة جنوب المتوسط.
- مراجعة وفحص الطروحات النظرية "لكيملكا" وما تنطوي عليه من آليات إستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية.
- محاولة إسقاط وتطبيق الآليات إستراتيجية التي يطرحها "كيملكا" لإدارة التنوع الثقافي على بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

إشكالية الدراسة :

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هي الآليات الإستراتيجية الكفيلة بإدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية في ضوء الطروحات النظرية "لكيملكا"؟ وكيف يمكن تطبيق هذه الآليات على

بعض دول جنوب المتوسط بالشكل الذي يجعلها قادرة عل ضمان تنوعها الثقافي وفي نفس الوقت حماية الأمن القومي للدولة وتحصينها من خطر التفكك والزوال؟.

فرضية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة، اختبار الفرضية التالية:

- يتوقف تحقيق الأمن القومي للدولة، وكذا ضمان حقوق المجموعات الثقافية المختلفة، على مدى نجاح السلطة المركزية في إدارة التنوع الثقافي، من خلال المراهنة على الآليات الإستراتيجية التي طرحها "كيملكا"، والمتمثلة أساسا في سياسة الاعتراف العام، العدالة الثقافية والاثنية، الحياد السياسي للدولة، الديمقراطية التوافقية...الخ.

منهجية الدراسة:

سعيا للإجابة على الإشكالية، فإن هذه الدراسة، ستعتمد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: باعتباره يساعد ليس فقط على وصف الموضوع " الظاهرة" محل الدراسة، وإنما أيضا نظرا لأهميته في تقديم أطر تحليلية بخصوص آليات إدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية .

منهج دراسة الحالة: باعتبار هذه الورقة البحثية تهدف إلى دراسة حالة منطقة جنوب المتوسط، وتحديدا التركيز على إسقاط الآليات التي طرحها "كيملكا" لإدارة التنوع الثقافي على الحالة اللبنانية .

هيكلية وتقسيم الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية، فقد تم تقسيم الدراسة، إلى هيكلية منهجية متضمنة للمحاور التالية:

الآليات الإستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية: دراسة على ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا"

المحور الأول: معضلات إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية .

المحور الثاني: الآليات الإستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية: "قراءة في الطروحات النظرية لكيملكا."

المحور الثالث: في نقد الطروحات النظرية "لكيملكا" حول إدارة التنوع الثقافي وبناء دول متعددة الثقافات.

المحور الرابع: الإسقاطات الميدانية لإستراتيجيات إدارة التنوع الثقافي "لكيملكا" على جنوب المتوسط (الحالة اللبنانية.(

المحور الأول: معضلات إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية

تُعد مسالة إدارة التنوع الثقافي واحدة من الإشكاليات العويصة التي تُطرح في الدول والمجتمعات المتعددة الثقافات. ولذلك، فهي تشكل رهان وتحدي كبير بالنسبة للسلطات المركزية للدولة، بحكم ما يترتب عن هذه المسألة من مضاعفات وتبعات خطيرة، قد تعصف بالوحدة الترابية للدولة وبأمنها القومي. ومن الثابت، أن المعضلات المرتبطة بقضية إدارة التنوع الثقافي، لا تنشأ من فراغ، وإنما هي محصلة لمجموعة من الحركيات السببية التي تعمل في جانبها الأكبر على انبعاث الحركات المطلبية التي تقودها هذه المجموعات الثقافية. إذ يمكن إبراز وتبيان هذه الحركيات السببية في العناصر التالية:

سياسة التهميش والإقصاء التي تمارسها السلطة المركزية ضد المجموعات الثقافية،

غياب التوزيع العادل للثروة والسلطة والقيم داخل المجتمع،

الحرمان الطموحي، وانعدام المساواة وتكافؤ الفرص،

غياب الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الثقافية، وبخاصة الاعتراف بالحقوق اللغوية،

انعدام الحياد السياسي للسلطة في تعاملها مع الأقليات والمجوعات الثقافية المشكلة للمجتمع،

تغليب الحلول الأمنية في التعامل مع المطالب المشروعة للأقليات الثقافية، بدلا من التعاطي معها وفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،

دور العامل الخارجي في التعبئة المذهبية وفي إذكاء الصراعات الثقافية والهوياتية.

والملاحظ، أن العجز الوظيفي للسلطة المركزية في إدارة التنوع الثقافي، من شأنه أن يؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة، ومن ذلك، ضعف رابطة المواطنة، نتيجة حلول الولاءات التحتية، المناطقية والقومية والمذهبية..، محل الولاء للوطن.

كما أن فإن فشل النظام السياسي في إدارة التنوع الثقافي، من شأنه أن يفضي إلى العديد من الأزمات السياسية، ومن ذلك، أزمة المشروعية، نتيجة عدم اعتراف المناطق التي تتواجد فيها الأقليات والمجموعات الثقافية بشرعية السلطة الحاكمة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى أزمة التغلغل بحكم عدم قدرة الحكومة المركزية على بسط سلطتها وقوانينها في مناطق الأقليات الثقافية.

وبذلك، تتشكل مناطق رمادية وبؤر توتر تفضي إلى ثغرات بنيوية في الأمن القومي للدولة .

علاوة على ذلك، فإن فشل النظام السياسي في إدارة التنوع الثقافي، قد يؤدي إلى تنامي انبعاث المطالب السياسية للمجموعات الثقافية، التي عادة ما تظهر في شكل حركات ومطالب انفصالية تهدد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة.

الواقع، أن الممارسة الدولية، أثبتت أنه في حالات انهيار السلطة المركزية، أو عجزها الوظيفي في إدارة التنوع الثقافي، تدخل المجموعات الثقافية والعرقية في ما أسماه "باري بوزان" "بالمعضلة الأمنية الثقافية والاثنية"، التي عادة ما تكون نتيجة لحالة الفوضى وانهيار السلطة المركزية، فضلا عن محدودية الموارد وغياب الثقة..، وتأسيسا على ذلك، تقدم كل مجموعة ثقافية على اتخاذ الإجراءات

التي تكفل لها البقاء والأمن الوجودي، بيد أن المجموعات الثقافية الأخرى تنظر إلى هذه الإجراءات على أساس أنها عدائية وموجهة ضد أمنها وبقائها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انزلاق هذه المجموعات إلى مأزق أمني وإلى حروب استباقية ثقافية بغية الحفاظ على بقائها، الأمر الذي يفضي إلى تشظي الدولة وتفككها على شاكلة ما وقع في يوغوسلافيا سابقا.

ويُضاف إلى ما سبق، أن فشل السلطة المركزية في إدارة التنوع الثقافي، بالإضافة إلى اضطهاد الأقليات وانتهاك حقوقها، وكذا انزلاقها إلى حروب عرقية، قد يفتح الأبواب للتدخلات الأجنبية، لاسيما في ظل عولمة حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية "حق التدخل الإنساني ."

وهو الأمر الذي يعرض أمن الدولة وثرواتها للخطر، خصوصا وأن التدخلات الأجنبية التي يتم تبريرها بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات، تنطوي على أهداف ورهانات جيوسياسية، وبخاصة السيطرة على الثروة النفطية للمنطقة، ولعل هذا ما أثبته التدخل الأطلسي في ليبيا وفي العراق سنة 2003 .

المحور الثاني: الآليات الإستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية:"قراءة في الطروحات النظرية لكيملكا"

تنطوي الطروحات النظرية التي طرحها "كيملكا" لإدارة التنوع الثقافي في الدول المتعددة الثقافات على مجموعة من الآليات، التي يمكن إبرازها في العناصر التالية:

أولا: سياسة الاعتراف العام بالأقليات الثقافية:

تعد سياسة الاعتراف العام بالأقليات والمجموعات الثقافية، إحدى الآليات الهامة التي طرحها "كيملكا" لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية. وتعني، الاعتراف بالمكونات الثقافية المختلفة، وكذا توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية، لصالح الأقليات الثقافية، لا الأكثرية

المهيمنة. ومن ثم، تغدو سياسة الاعتراف العام، إقرارا من لدن الدولة بوجود الاختلافات والتباينات الثقافية على نحو رسمي .

ولذلك، تُعبر سياسة الاعتراف العام بالأقليات الثقافية، عن إقرار الحقوق وضمان المشاركة في السلطة والتمثيل السياسي، وكذا التوزيع العادل للثروة والقيم دونما تهميش أو إقصاء .

ثانيا: الحياد السياسي للدولة:

ليست سياسة الاعتراف العام، هي السبيل الوحيد للتعامل مع التنوع الثقافي، بل هناك سبل أخرى ولعل من أبرزها الحياد السياسي للدولة، الذي يشير إلى ضرورة حياد الحكومات والتعامل بصورة حيادية مع مختلف المكونات الثقافية والاجتماعية.

كما تقتضي فكرة حيادية الدولة، أن يقف النظام السياسي على مسافة واحدة في تعامله مع المجموعات الثقافية المختلفة، دون الميل إلى أي مكون اجتماعي. علاوة على ذلك، يتعين على النظام السياسي أن لا يعتنق أية إيديولوجية لإحدى المكونات الاجتماعية .

الأمر الذي يعني التعامل مع الثقافة والدين بصورة حيادية، ومن ثم لا تعبر الدولة عن معتقدات الأكثرية ولا الأقلية سواء كانت تلك المعتقدات دينية أم ثقافية، وفي الوقت ذاته تتعامل الدولة على أساس احترام كل المكونات الثقافية والدينية للمجتمع دون استثناء .

وعليه، فإن إبعاد هيمنة ثقافة أحد المكونات الاجتماعية على الدولة وتعميمها، يفضي إلى العديد من المزايا، ولعل أبرزها، جعل الدولة كمشترك عام، وبالتالي لا يحق لأي مكون ثقافي احتكاره على حساب المكونات الأخرى .

ثالثا: العدالة الثقافية والاثنية:

لقد ذهب "كيملكا"، إلى تعريف العدالة الثقافية والاثنية، على أنها "غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الثقافية والاثنية. وفي ضوء هذه العدالة، يتحقق التكامل ما بين

إنصاف شتى الجماعات الثقافية والاثنية عن طريق حقوق الأقليات والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية عن طريق حقوق الإنسان ".

كما تعني العدالة الثقافية التعامل مع الأقليات المجموعات الثقافية المختلفة على قدم المساواة وعلى أساس من الحرية وتكافؤ الفرص دون تهميش أو إقصاء، ولذلك يحظى كل مكون ثقافي بالحقوق والحريات نفسها التي يحوزها أقرانه.

وعليه، يرى "كيملكا" أن العمل بهذا المنظور الثقافي عن العدالة، سيؤدي في نهاية المطاف إلى زوال علاقات الاضطهاد والإذلال، أي زوال وضعية الأكثرية–الأقلية لتقوم مقامها وضعية المواطنة المتعددة الثقافات. كما يستند "كيملكا" في منظوره للعدالة الثقافية والإثنية، إلى فكرة أساسية مفادها، أن العدالة تعمل على معالجة مشاكل الانسجام الاجتماعي، ولذلك، فهي المعنية بإيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن توتر العلاقات الاجتماعية وتباين انتماءات الأفراد الثقافية وتناقض مصالحهم وانتماءاتهم. فنظرا إلى أن هذه المشاكل طبيعية في الأصل، وتشكل عنصرا راسخا في الحياة الاجتماعية في الدول المتعددة الثقافات، فإن دور العدالة فيه يتجسد بتقليص آثار هذه المشاكل ومنعها من التفاقم حتى لا تهدد وجود المجتمع بأسره .

رابعا: خيار الفيدرالية المتعددة الثقافات:

تعتبر الفيدرالية نظام سياسي يقوم على إتحاد مركزي على أساس جغرافي، أو إثني بين مقاطعتين أو إقليمين أو أكثر، والدولة الفيدرالية هي دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة ولكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي وتخضع للدستور الفيدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي .

وتوفر الفيدرالية إحدى الحلول لإدارة المشكلات المرتبطة بوجود مجموعات ثقافية وإثنية متباينة المصالح والأهداف داخل الدولة الواحدة، فهي تحفظ من جهة وحدة الدولة وكيانها السياسي، ومن جهة أخرى تمنح المقاطعات والأقاليم نصيبا من السلطة والثروة والتمثيل السياسي، كما تضمن الفيدرالية الاحترام التام للتنوع الثقافي والإثني .

خامسا: آلية الديمقراطية التوافقية:

تشكل الديمقراطية التوافقية، إحدى الآليات الناجعة لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة، وتقوم الديمقراطية التوافقية، على قبول التنوع الثقافي والاثني، مع ضمان الحقوق والحريات والفرص بالنسبة للجميع، فضلا عن إيجاد المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات، التي تتمتع بمزايا المساواة، دون الحاجة إلى الاستيعاب القهري .

وتنطوي الديمقراطية التوافقية، على المكونات الرئيسية التالية:

حكومة ائتلافية موسعة تضم تظم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع المتعدد الثقافات.

مبدأ التمثيل النسبي في الإدارات والوزارات والمؤسسات والانتخابات أساسا.

حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء لمنع احتكار السلطة.

الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة .

المحور الثالث: في نقد الطروحات النظرية "لكيملكا" حول إدارة التنوع الثقافي وبناء دول متعددة الثقافات

بالرغم من أهمية الطروحات النظرية التي طرحها "كيملكا" بشأن إدارة التنوع الثقافي وبناء دول متعددة الثقافات، إلا أن آراءه أثارت الكثير من النقاش، وتعرضت لانتقادات كثيرة. ومن ذلك،

أن الأخذ ببناء الدولة المتعددة الثقافات يعني العمل بعموم الفكر الليبرالي في التعددية الثقافية، ومن ثم، التعامل مع التنوع الثقافي الحاد، وبخاصة في دول جنوب المتوسط، على أساس العدالة الثقافية، وذلك بتوزيع المنافع والأعباء على أساس الانتماء الثقافي ومدى التعرض للإقصاء الثقافي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتسبب في ترسيخ حدة الوعي بالتمايز والخصوصية الثقافية حتى لدى الجماعات التي كان حس التباين الثقافي المسيس لديها حسا ضعيفا، مقارنة بالجماعات الأخرى الأكبر حجما، وبالتالي، يزداد تسييس الهويات الثقافية، وتتعمق حدة التباينات الثقافية بين المركز والأطراف، فتتحول هذه الهويات الثقافية عمليا إلى كيانات ثقافية، متمركزة سياسيا وجغرافيا، بحيث لا يربطها بالمركز سوى صلة واهنة وهي الدولة التي سرعان ما تزول .

ولذلك، فالطروحات النظرية "لكيملكا" تعمل في جانبها الأكبر على إضعاف قدسية الدولة وتآكل منطقها السيادي، وفي المقابل، فإن الأخذ بهذه الطروحات يدفع إلى الانفصال وتشظي الدولة وتفككها، ومن ثم، تقوم محل الدولة الوطنية دويلات على أسس عرقية وثقافية ومذهبية .

ومن هذا المنطلق، فإن الطروحات النظرية "لكيملكا"، قد تشكل مدخلا خطيرا لإحداث شروخات وثغرات بنيوية في الأمن القومي للدول، باعتبارها تعطي قوة دفع أساسية للمجموعات الثقافية والعرقية الساعية للانفصال والاستقلال عن الدولة المركزية .

كما أن هذه الطروحات التي قدمها "كيملكا"، تتنافي مع منطق النظام الديمقراطي، الذي تشكل السيادة الشعبية شرطا جوهريا لقيامه، خاصة وأن السيادة الشعبية تقتضي أن يكون المتمتع بالحقوق الجماعية هو المجتمع السياسي أي الدولة بصفة عامة دون مكوناتها كما يعتبر "كيملكا

علاوة على ذلك، فإن الكثير من الطروحات التي قدمها "كيملكا" يعوزها التعميم باعتبارها تصلح فقط في الديمقراطيات الغربية ذات القيم الليبرالية، فعلى سبيل المثال من الصعب تطبيق العلمانية بالصيغة التي أشار إليها "كيملكا" –أن لا تعتنق الدولة أية مرجعية دينية – على الدول العربية التي تشير معظم دساتيرها على أن دين الدولة هو الإسلام .

المحور الرابع: الإسقاطات الميدانية لإستراتيجيات إدارة التنوع الثقافي "لكيملكا" على جنوب المتوسط (الحالة اللبنانية(

تشكل الضفة الجنوبية للمتوسط، أحد المجالات الجيوثقافية الأكثر تنوعا على الصعيد الثقافي واللغوي والعرقي..، بيد أن هذا الثراء والتعددية الثقافية التي تتميز بها المنطقة، أدت نتيجة العجز الديمقراطي والفشل السياسي للأنظمة السياسية لدول المنطقة في إدارة هذا التنوع الثقافي، إلى إثارة العديد من الأزمات الهوياتية والأمنية .

ولعل هذا ما تجلى بالأساس، في أحداث الربيع الأمازيغي التي شهدتها الجزائر، والمشاكل الهوياتية التي عرفتها المغرب مع الأمازيغ..، والأمر ذاته ينسحب على منطقة شرق المتوسط، من خلال الأزمة الهوياتية والحرب الأهلية التي شهدتها لبنان، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للتعبئة المذهبية والاقتتال الطائفي التي عرفتها سوريا بعد "الربيع العربي"...الخ .

ولذلك، من خلال إجراء مسح عام على الضفة الجنوبية للمتوسط، يتضح أن الكثير من دول المنطقة تواجه تحديات إدارة التنوع الثقافي. بيد أن المنطق المنهجي ومتطلبات التحكم والإمساك بالموضوع محل البحث والدراسة، تستدعي التطرق إلى دراسة حالة. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الورقة البحثية، لن تتطرق إلى جل الحالات المشار إليها أعلاه، وإنما ستقتصر على التركيز على الحالة اللبنانية، باعتبارها تشكل إحدى الحالات النموذجية التي تسمح بإبراز كيفية تطبيق الآليات

التي طرحها "كيملكا" لإدراة التنوع الثقافي، بالشكل الذي يضمن حقوق المجموعات والأقليات الثقافية المختلفة، وفي نفس الوقت، يتم الحفاظ على بقاء الدولة وحمايتها من خطر التفكك والزوال؟ .

أولا: دراسة تشخيصية لخريطة التعددية الثقافية والطائفية في لبنان: تمثل لبنان إحدى الدول المتوسطية : الأكثر تنوعا على الصعيد الثقافي، الديني، والطائفي. ومن خلال تفكيك البنية الثقافية والمذهبية للمجتمع اللبناني، يتضح أن الخريطة الثقافية والمذهبية لهذا المجتمع الهجين تتشكل من :

المسلمين: وينقسمون إلى سنة، شيعة ودروز.

المسيحيين: وينقسمون إلى موارنة، كاثوليك وأورثودوكس.

كما تجدر الاشارة، أن واقع المشهد الثقافي اللبناني، هو نتاج تلاقح حصل بن تجربة مجتمعية – سياسية لبنانية مشبعة بموروثها العثماني، وتجربة فرنسية انتدابية مشبعة بتجربة مواطنة انبثقت من موروثها الثوري. علاوة على ذلك، فإن خصائص البنية القاعدية للاجتماع اللبناني ترتكز على ثلاث أضلاع أساسية، وهي الطوائف، والمناطق، والعائلات .

ثانيا: مدى تجسيد طروحات "كيملكا" لإدارة التنوع الثقافي في الحالة اللبنانية:

إن الدارس للتجربة اللبنانية في إدارة التنوع الثقافي والطائفي، يدرك مدى تجسد الطروحات النظرية التي قدمها "كيملكا" في واقع الاجتماع السياسي اللبناني. ومن هذا المنطلق، فقد طُبقت في الحالة اللبنانية سياسة الاعتراف العام بالمجموعات الثقافية والأقليات الطائفية، وهو الأمر الذي تجلى بالأساس من خلال اتفاق الطائف سنة 1989، الذي أقر واعترف بحقوق وحريات الطوائف

المختلة، كما ضمن حقها في التمثيل السياسي والمشاركة في السلطة دونما إقصاء لأي مكون ثقافي أو اجتماعي .

كما تجسدت في الحالة اللبنانية آلية الديمقراطية التوافقية، من خلال اعتماد مبدأ "التوافق" بين مكونات الاجتماع السياسي، أي الطوائف والجماعات المختلفة في لبنان، في رسم السياسات والتوجهات العامة، وتحديد المناصب وكيفية ملئها، وكذلك كيفية تقاسم السلطات وتوزّعها و طريقة التقاسم الطائفي للوظائف دون تهميش لأي مكون اجتماعي .

الواقع، أن حساسية وهشاشة البنية الاجتماعية والثقافية للبنان المشكلة من عدة مجموعات ثقافية وطائفية، شكلت قوة دفع أساسية لجعل النظام السياسي يعمل على تفادي الانزلاق في أزمات أمنية، من خلال الحرص على بلورة "ميثاق للعيش المشترك" " اتفاق الطائف"، وكذا تجسيد فكرة حيادية الدولة وضمان المساواة والعدالة بين المكونات الثقافية والطائفية المختلفة، التي يتشكل منها الاجتماع السياسي اللبناني .

وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن التجربة اللبنانية، جسدت وبشكل كبير الكثير من الآليات التي طرحها "كيلمكا" لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية، الأمر الذي مكن المجموعات الثقافية في لبنان من ممارسة حقوقها، فضلا عن ضمان هامش أوسع من التمثيل السياسي، وفي الوقت ذاته، تم تجنيب الدولة اللبنانية خطر التفكك والزوال، بعد السنوات الطويلة من الاقتتال الطائفي والحروب الأهلية.

الخاتمة:

انطلاقا من تضاعيف صفحات هذه الورقة، نخلص إلى القول، أن مسألة إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات المتعددة الثقافات، أصبحت تشكل إحدى القضايا الشائكة لاسيما في ظل تنامي زخم الصراعات والأزمات الهوياتية. وتزداد الأهمية التي تكتسبها قضية إدارة التنوع الثقافي،

خاصة في ظل الفشل الديمقراطي والعجز الوظيفي للأنظمة السياسية في إدارة التنوع الثقافي، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الحالات إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الوحدة الوطنية والتربية للدولة، فضلا عن تهديد أمنها القومي وسلامتها الإقليمية.

وعليه، فإن الطروحات التي قدمها "كيلمكا" والمتمثلة أساسا في سياسة الاعتراف العام بالمجموعات الثقافية، الحياد السياسي للدولة، العدالة الثقافية والاثنية..، كلها تشكل آليات ومداخل هامة لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية، بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان حقوق الأقليات الثقافية، وفي الوقت ذاته يتم تجنيب الدولة خطر التفكك والزوال.

ولذلك، فإن حماية حقوق المجموعات الثقافية وضمان استقرار الدولة ووحدتها الترابية مرهون بمدى تجسيد هذه الآليات التي طرحها "كيلمكا" لإدارة التنوع الثقافي، ومن جهة أخرى، كلما فشلت الدولة في إدارة التنوع الثقافي وراهنت على منطق التهميش والإقصاء والاستيعاب القسري والمعالجة الأمنية، كلما ساهم ذلك في انبعاث المطالب الانفصالية والأزمات الهوياتية..، الأمر الذي يعرض قيم الوحدة الوطنية، السلامة الإقليمية والأمن القومي للخطر,

الهوامش والاحالات:

حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص 199-200.

للمزيد من التفاصيل حول أزمات التنمية السياسية، أنظر:

-جابرييل ألموند، جي بنجهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998. أيضا:

-روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبوزيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

Barry Posen, "Security Dilemma and Ethnic Conflicts", Journal Survival, Vol 35, No 1, Spring 1993, p.28.

للمزيد من التفاصيل حول حق التدخل الإنساني، أنظر:

-Mario Bettati, Le Droit D'ingérence, Editions Odile Jacob, Paris, 1996.

حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص 208.

David Theo Goldberg, Multiculturalism : A Critical Reader, Basil Blackwell Ltd, Oxford,1994, p.92.

حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص 200.

Michael Walzer, On Toleration, Yale University Press, London, 1997, p.81.

Will Kymlicka, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism and Citizenship, Oxford University Press, Oxford, 2001, p.78.

حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص ص 242-243.

حازم اليوسفي، "الفيدرالية والنظم الاتحادية"، مجلة قضايا، العدد 10، أكتوبر 2005، ص 8.

تانيا كيلي، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية،العدد 02،جوان2005، ص5.

فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015، ص65.

شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007، ص8.

حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص335.

نفس المرجع، ص 317.

Gérard Claude, La Méditerranée : Géopolititque et Relations Internationales, Ellipses Paris, 2007, p.49.

عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، دار الشروق، القاهرة، ص 19-93 .

ملحم شاوول وآخرون، خارطة طريق إلى دولة مدنية: إدارة التعدد الثقافي داخل نظام ديمقراطي، مؤسسة كونراد آديناور، 2017، ص 11.

نفس المرجع، نفس الصفحة.

شاكر الأنباري، المرجع السابق، ص62.

ملحم شاوول وآخرون، المرجع السابق، ص14.

قائمة المراجع.

أولا: باللغة العربية.

1. **الكتب:**

- علي مجيد حسام الدين، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- ألموند جابرييل، جي بنجهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998 .

–دال روبرت، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علا أبوزيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

- المناصرة عز الدين، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، دار الشروق، القاهرة
- شاوول ملحم وآخرون، خارطة طريق إلى دولة مدنية: إدارة التعدد الثقافي داخل نظام ديمقراطي، مؤسسة كونراد آديناور، 2017.

–شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007.

2. **المقالات:**

- كيلي تانيا، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية، العدد 02، جوان 2005.
- اليوسفي حازم، "الفيدرالية والنظم الاتحادية"، مجلة قضايا، العدد 10، أكتوبر 2005.

3. المذكرات والرسائل الجامعية:

- لبادي فوزية، إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Bettati Mario, Le Droit D'ingérence, Editions Odile Jacob, Paris, 1996.
- Claude Gérard, La Méditerranée : Géopolititque et Relations Internationales, Ellipses, Paris, 2007.
- Kymlicka Will, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism an Citizenship, Oxford: Oxford University Press, 2001.
- Posen Barry, "Security Dilemma and Ethnic Conflicts", Journal Survival, Vol 35, No 1, Spring 1993.
- Theo Goldberg David, Multiculturalism : A Critical Reader, Basil Blackwell Ltd, Oxford ,1994.
- Walzer Michael, On Toleration, Yale University Press, London, 1997.

للإحالة على المقال حيماز سمير « الآليات الإستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية: دراسة على ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا"» . الفكر المتوسطي، المجلد: 8، العدد2: ، جويلية 2020 ، ص 56. ص. 75 "